

البطاقة التعريفية للمقياس

المقياس:المقاولاتية الطور:ماستر المستوى الدراسي: سنة ثانية السداسي: الأول

التخصص: علم اجتماع الاتصال

طبيعة المادة: محاضرة الأستاذ: العيداني مسعود

البريد الالكتروني: laidanimessaoud@gmail.com

مدخل مفاهيمي حول المقاولاتية

تمهيد:

تعرف المجتمعات تحولات وتغيرات في مختلف المجالات بما فيها المجال
السوسيواقتصادي، الذي خصصت له اهتمامات كبيرة وواسعة لما له من دور في تنمية
المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، وبما أن الاقتصاد هو عصب الحياة في المجتمع ، جعل
الباحثين والمختصين يسهمون أكثر في مجال البحث عن الآليات والميكانيزمات لتجديد
النسيج الاقتصادي عن طريق تشجيع الفعل المقاولاتي وتوفير كل الظروف والشروط
المناسبة للمقاوليين من أجل الإبداع والابتكار في مجال تخصص مؤسساتهم وبالتالي الحفاظ
على نموها وبقائها، وعلى غرار باقي التخصصات اهتم علم الاجتماع بالنشاط المقاولاتي من
خلال دراسته كظاهرة اجتماعية وإسهاماته في تقديم كل ما يتعلق بالبيئة والمناخ السائد حول
هذه العملية المعقدة، التي يتفاعل فيها الأفراد في محيط اجتماعي غير مستقر يفرض إتباع
واختيار واقع عقلائي لتجاوز كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه الأفراد الذين تتشكل لديهم
تمثلات وتصورات حول إنشاء وتأسيس مشاريع تشبع حاجاتهم وتلبي رغبات المجتمع،
فماهي الأسس والضوابط التي يتم الاعتماد عليها لتبني فكرة النشاط المقاولاتي حسب
خصوصية ومميزات كل مجتمع؟ و ما هو دور العمل المقاولاتي في تحقيق التنمية
الاقتصادية والاجتماعية؟

* نشأة وتطور المقاولاتية:

عملت المجتمعات الإنسانية السابقة منذ وجودها على خلق حركية مهنية ونشاط اقتصادي للحفاظ على بقائها و استمرارها ، وهذا ما تجلى في كل الحضارات المتعاقبة عبر مختلف الحقبات الزمنية من خلال الاعتماد على النشاط الحرفي في مختلف المجالات بما فيها الجانبين الزراعي والصناعي مروراً بعدة مراحل هي:

1- المرحلة البدائية:

كانت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المرحلة البدائية تتميز بالبساطة والارتباط المباشر للفرد بالطبيعة للاستفادة منها واستغلال كل منتجاتها مثل صيد الحيوانات وجني ثمار الأشجار ...إلخ، هذا ما جعل النشاط الاقتصادي يعتمد على تنظيم اجتماعي وفق تركيبة بشرية تتكون من قبائل وعشائر وأسر للقيام بالعمل الجماعي، والحصول على حاجياتهم حسب تقسيم المهام على أفراد العائلة، حيث عرفت هذه المرحلة اكتشاف الأدوات والوسائل البسيطة لاستعمالها في الزراعة وتربية الحيوانات وكيفية تقسيم العمل الجماعي.

2- المرحلة العبودية:

أما بالنسبة للمرحلة العبودية فقد برزت في العصور القديمة قبل الميلاد مثل الحضارة الرومانية، الحضارة اليونانية، الحضارة المصرية وغيرها من الحضارات، وظهرت هذه المرحلة نتيجة لتحول الملكية الجماعية التي كانت تميز المرحلة البدائية إلى الملكية الفردية من وسائل وممتلكات وأراضي، مما أدى إلى تشكل مجتمع طبقي يقوم على أساس طبقتين أساسيتين:

- طبقة الملاك الذين يمتلكون الوسائل والأدوات والأراضي.

- طبقة العبيد التي لا تمتلك أي شيء بل هي جزء من ملكية طبقة الملاك، الذين يستعملونهم في الفلاحة والزراعة وعدة أعمال أخرى في الحياة اليومية مقابل إطعامهم وبقائهم.

3- مرحلة النظام الإقطاعي:

ظهرت هذه المرحلة في أوروبا خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر، بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية والغزوات التي تعرضت لها من طرف القبائل الجرمانية، مما سمح بتنصيب قادتهم حكاما على الأقاليم التي استولوا عليها وبالتالي ظهور وتشكل النظام الإقطاعي (الأقاليم)، الذي فرض على المجتمعات المحلية تقديم تنازلات للحكام مثل الأراضي الزراعية مقابل توفير الحماية والاستقرار.

4- مرحلة ما بعد القرون الوسطى:

بعد زوال النظام الإقطاعي الذي كان يعتمد على الريف والزراعة بدرجة كبيرة، بدأت تتشكل بوادر نظام اقتصادي جديد وظهور نشاطات عديدة ومختلفة كالصناعة والمناجم والفلاحة، مما خلق حركية وديناميكية جديدة في النشاط الاقتصادي، فبدأت تظهر ملامح العمل المقاوالاتي عندما كانت المقاوالاتية تخص الشخص الذي توكل إليه المسؤولية وتحمل أعباء مجموعة أفراد معينة، ثم أصبح يقصد بالمقاول ذلك الشخص الجريء الذي يستطيع تحمل المخاطر الاقتصادية.

وقد استعملت هذه الكلمة (المقاول) لأول مرة سنة 1616 لتدل على ذلك الشخص "الذي يوقع عقد مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة" (1) ومن بينها تشييد البنايات والطرق العمومية، وتواصل اتساع هذا المفهوم وانتشاره ليأخذ طابع الشمولية خاصة من الناحية الاقتصادية عندما اهتم به كل من "Richad contillon" و "Jean baptiste say" في القرن الثامن عشر عندما أشارا إليه بأنه "الشخص الذي يباشر في عمل ما... شخص نشيط يقوم بإنجاز العديد من

الأعمال" (2)، حيث يعتبران المقاول هو "شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة... الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد" (3)، فهو يغامر برأسماله في ظروف غير واضحة من حيث ارتفاع أو انخفاض الأسعار مستقبلا .

وتواصل اهتمام الباحثين بالعملية المقاولاتية، لما زادت الحاجة إليها أكثر، في مختلف التخصصات بما في ذلك الاقتصاديين ،علماء الاجتماع، مؤرخين، علماء النفس وعلماء التسيير، وكان ذلك خلال القرن العشرين بالموازاة مع زيادة الطلب على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و استحداث مؤسسات تلبي وتغطي احتياجات الأفراد إلى غاية الوقت الراهن خاصة بعد التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم ، بحيث كانت الحاجة أكثر إلى المقاولاتية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، هذا ما جعل المجتمعات تعمل على تشجيع هذه العملية على نطاق واسع و الاهتمام أكثر بالعمل المقاولاتي والاعتماد على الأساليب والتقنيات العلمية الحديثة والاستغلال الأمثل لكل المقومات التي تساعد على تحقيق وتفعيل العمل المقاولاتي من سياسات رشيدة و موارد بشرية، مالية و مادية، وهذا ما عملت عليه الدولة الجزائرية من خلال استحداث برامج وأنظمة جديدة لمقاربة مخرجات المؤسسات التعليمية والتكوينية لمتطلبات واحتياجات الواقع السوسيو اقتصادي .

*مفهوم المقاولاتية :

يعتبر مفهوم المقاولاتية من المفاهيم المعقدة والمركبة مما جعل الباحثين والدارسين يقومون بعدة دراسات لما لها من تعدد في الأبعاد والمكونات والأشكال سواء في الوقت الراهن أو عبر المراحل التاريخية التي مرت بها، وبالرغم أن مفهوم المقاولاتية يرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الاقتصادي إلا أنها تتجاوز هذا المحدد، لما لها من دور وإسهامات فعالة في تنمية المجتمع، فيمكن أن تأخذ البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد النفسي وعدة أبعاد أخرى، وتتكون من عناصر مختلفة كالعناصر الاقتصادية، العناصر الاجتماعية، العناصر الثقافية، العناصر النفسية ... إلخ.

ويعد مفهوم المقاولاتية مصطلح قديم تم تداوله لأول مرة كمفهوم في بداية القرن السادس عشر (Entrepreneuriat)، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا المفهوم محل الاهتمام والدراسة من قبل المختصين والباحثين حسب التوجهات والمقاربات الفكرية التي يعملون عليها، وهذا ما يفسر ويؤكد تعدد التعاريف واختلاف المفاهيم ، حيث يعتبرها البعض بأنها " تحمل المسؤولية " في حين يرى آخرون بأنها "المغامرة والمخاطرة" بينما ينظر إليها آخرون بأنها تعكس " الإبداع و الابتكار "، و بالتالي المقاولاتية هي "سلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم و إعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال مورد...، تحمل المخاطرة وقبول الفشل...خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت و العمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية " (4).

فهي عملية معقدة ومركبة لأنها تعتمد على القدرات والمهارات العلمية، المعرفية والسلوكية التي يتميز بها الفرد أو يتحصل عليها من محيطه الخارجي انطلاقاً من العائلة مروراً بالمؤسسات التعليمية والتكوينية والهيئات الداعمة للفعل المقاولاتي، فهي "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم الأكادة، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تختص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة، و الأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي " (5)، وهذا ما يشكل علاقة ثنائية ما بين الفرد من جهة والقيمة التي توصل إليها من جهة أخرى عن طريق إنشائه مؤسسة تعكس طموحاته وتلبي تطلعاته، بحيث يعتبر الفرد العنصر الرئيسي في مجال المقالة بين " ثنائية الفرد وخلق القيمة " (6)، كما يؤدي خلق القيمة إلى جعل الفرد مرتبطاً بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرفاً به .

الفرد ← خلق القيمة

الفرد → خلق القيمة

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار المقاولاتية مجموعة من النشاطات والأعمال والخطط التي يتم من خلالها استغلال الفرص من طرف الأفراد والجماعات من أجل تجسيد وابتكار أفكار مبدعة وفق مراحل محددة، انطلاقاً من:

- الفكرة (التحديد، التخيل، التفكير فيها)،
- التخطيط (منهجية عمل، الدراسة، التدوين والتوثيق)،
- التنفيذ (الموارد المتاحة: البشرية، المادية، المالية)،
- تحديد النشاط (تجسيده على أرض الواقع)،
- النتيجة (المقابل، تحقيق الأهداف).

وهذا ما يؤكد لنا أن العملية المقاولاتية لا تُلقي عن طريق الصدفة أو العشوائية وإنما الأفراد يقومون باكتشاف كل الأعمال المتاحة ثم يقومون باستغلالها عن طريق وضع خطط و مراحل منظمة يبدعون فيها وفق " سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات و بأشكال مختلفة... عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو منظمات ... تخلق فرص... وتكون نتيجة هذه السيرورة خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل " (7).

إذن وبصفة عامة يمكن أن نقول أن المقاولاتية هي ظاهرة تنظيمية تساعد الفرد على إنشاء و خلق تنظيمات جديدة من خلال استغلال كل الفرص المتاحة وتجسيدها على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار المقاولاتية أنها مجموعة نشاطات فكرية و إبداعية يتم من خلالها إنشاء و تأسيس مؤسسات أعمال يقوم بها الفرد أو الجماعة لتحقيق القيمة المضافة، ولكي يتحقق هذا يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية في المقاولاتية :

"1- المقاولون الذين لن يكون هناك إبداع من دونهم،

2- البعد التنظيمي المرتبط بالروية، الثقة المثالية، الإبداع، التحوط للفشل، التحوط بالغموض، الرقابة الداخلية،

3- البعد البيئي المرتبط بالتنوع في الأسواق." (8)

* خصائص العملية المقاولاتية :

تتميز عملية المقاولاتية بعدة خصائص ومميزات لما لها من دور ومكانة في المجتمعات الحديثة، ومقارنة بباقي النشاطات والأعمال الصغيرة ذات الطابع الاقتصادي فهي تتميز بـ :

- بالابداع والابتكار، حيث يمكن للفرد أن يقوم بتأسيس مشروعه من خلال ابتكار فكرة جديدة وبطريقة مغايرة عن الآخرين،
- يمكن للمقاولاتية أن تتوسع وتتطور وتنمو حسب النجاحات والأهداف التي تحققها،
- عملية المقاولاتية تعتمد على استراتيجيات وخطط وأهداف مسطرة، ويمكن أن تنتقل من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي،
- تتسم عملية المقاولاتية بنوع من المخاطرة والمغامرة وعدم التأكد من نجاح المشروع، بالإضافة إلى :

1- أنها عملية تنشأ بمحض و اختيار و إرادة الإنسان ،

2- أنها تحدث على مستوى الشركات الفردية في أغلب الأحوال ،

3- أنها تتضمن نوعا من تغيير الأوضاع ،

4- أنها تتضمن نوعا من عدم الاستمرارية ،

5- أنها عملية شاملة ،

6- أنها عملية ديناميكية ،

7- أنها تتمتع بالذاتية إلى حد كبير ،

8- أنها تتضمن العديد من المتغيرات السابقة على حدوثها،

9- أن نتائجها حساسة جدا للأوضاع المبدئية التي تتخذها هذه المتغيرات." (9)

* أهمية ودور المقاولاتية في المجتمع :

أصبحت المقاولاتية تلعب دورا مهما في المجتمعات ومطلبا أساسيا يساعد ويساهم في القيام والنهوض بالاقتصاد و المساهمة في تنمية وخدمة المجتمع من خلال تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق طموحاتهم وتنفيذ أفكارهم، فهي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و يمكن توضيح دور المقاولاتية في المجال السوسيو اقتصادي كما يلي:

1- الجانب الاقتصادي:

* العمل على رفع مستوى الإنتاج لتحقيق فوائض اقتصادية في جميع الأنشطة والأعمال فالمقاولاتية هي " الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع " (10)،

* العمل على إحداث نشاط وحركة تنافسية بين المؤسسات وبين الأفراد من خلال رفع مستوى الأداء والابتكار من أجل تقديم وتوفير كل متطلبات الافراد والمجتمع ككل حسب المعايير والجودة العالية،

* خلق شبكة إنتاجية متنوعة وهذا حسب احتياجات ومتطلبات السوق، ونظرا لتعدد وتنوع ابتكارات وإبداعات المقاوليين في شتى المجالات و التخصصات،

* العمل على نقل وإيصال التكنولوجيا من خلال القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة ونقل الطرق والوسائل التكنولوجية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية،

* التخفيف من المخاطر والإختلالات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية بسبب قلة الاستثمار والادخار،

* تساهم في تنمية الأقاليم سواء كانت ريفية أو حضرية من خلال خلق ديناميكية وحركية اقتصادية نشطة،

* المساهمة في زيادة الناتج القومي والدخل الفردي وزيادة الصادرات والتقليل من العجز في موازين المدفوعات،

* توسيع شبكة الاستثمار والعمل على تنويعها للحفاظ على قوة وقدرة الاقتصاد المحلي.

2- الجانب الاجتماعي :

* العمل على تنمية المواهب وزيادة الابتكارات،

*تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع،

* المساهمة في عملية التشغيل وخلق فرص عمل للحد من أزمة البطالة و استعاب العرض المتزايد للقوة العاملة وهذا ما يفسر اهتمام الدول المتقدمة بالمقاولاتية التي تغطي احتياجات سوق العمل بـ 50 % فهي توفر بحدود 50% من فرص العمل في الاقتصاد "(11)

* التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر من خلال تأهيل الأفراد والفئات المهمشة والمقصية اجتماعيا واقتصاديا،

* بعث روح المقاولاتية والقيم الاجتماعية،

*ترسيخ ثقافة المقاولاتية من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي ،

* الحد من الآفات الاجتماعية بكل أنواعها من جرائم وتعاطي المخدرات وغيرها وهذا بإعادة إدماج الأفراد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وإشراكهم في مختلف نشاطات ومجالات المقاولاتية .

*مفهوم المقاول :

أخذ مفهوم المقاول معاني وتعاريف متعددة، بسبب اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف المجالات البحثية والعلمية (الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية، الإدارية، الإنترولوجية...)، هذا ما يفسر تعدد وتنوع المفاهيم والمصطلحات التي تحمل معاني مشابهة لمفهوم المقاول (كالريادي، المبادر، المخاطر، المبدع ...) وكل هذا يؤكد الدور المحوري الذي يلعبه المقاول في عملية المقاوالتية ، ويظهر هذا في عدة أعمال وأبحاث قام بها باحثين حول موضوع المقاوالتية و إبراز مدى التنوع والاختلاف حول مفهوم المقاول .

وبالرجوع إلى الخلفية التاريخية لهذا المفهوم نجد أن مصطلح (مقاول) (Entrepreneur) تم تداوله و الإشارة إليه لأول مرة في القرن السادس عشر بفرنسا على أنه الشخص النشط و الذي ينجز شيء ما ثم تحول الشخص الذي يتحمل المخاطرة، وبعدها أصبح الشخص الريادي، أما في القاموس العالمي للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس قدم مفهوم المقاول على أنه "الشخص الذي يباشر عملاً أو مشروعاً ما، فبدلاً من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي" (12) وهو ذلك الفرد أو الشخص الذي " يتحمل الأخطار ... يبتكر في إنتاج خدمات و منتجات بطرق إنتاج جديدة يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتخصيصه الناجع للمورد " (13) وتحويل فكرة جديدة و ابتكار يجسد و يطبق ميدانيا . من أجل تحقيق أهداف مادية و معنوية عن طريق " المخاطرة ... و الجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التيسيرية، والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي " (14)، إذن هو شخص يملك المبادرة، الابتكار والإبداع وينظم الطرق والآليات حسب مختلف المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية مع تقبله للفشل والمخاطرة . فالمقاول يتمتع بالروح المقاوالتية التي تمكنه من اقتناص و رؤية الفرص، ولديه القدرة على المجازفة و تحمل المخاطر والتخطيط العلمي و الإداري، فهو يعتبر الفاعل الرئيسي والعامل الحاسم في إحداث التغيير الاقتصادي و الاجتماعي لأنه هو الذي يبدع، يبتكر، ينظم وينفذ الفرص ويتجلى ذلك في :

- المبادرة و التحرك والأخذ بروح المسؤولية،

- مهياً لتوقع المخاطر والفشل،

- إعادة تنظيم الخطط والإستراتيجيات،

كما يمكن أن يكون المقاول فردا أو جماعة أفراد يشتركون في إعداد المشروع، يهيئون البيئة والظروف الملائمة لإنجاحه كتوفير الوسائل المادية والبشرية والقيام بعمليات التخطيط، المتابعة والتقييم .

*خصائص و مميزات المقاول :

كما سبق و ذكرنا فإن المقاول يعتبر العنصر الأساسي و المحوري في العملية المقاولاتية نظرا لكونه هو المبتكر و المبدع و المؤسس و المسير، لهذا وجب التطرق إلى أهم السمات و الخصائص التي يتصف بها المقاول و تميزه عن باقي أفراد المجتمع، حيث تحديد الصفات و المزايا حسب (الخصائص والسمات الشخصية، الخصائص والسمات السلوكية، الخصائص والسمات القيادية و التسييرية) :

أولاً: الخصائص والسمات الشخصية: هناك مميزات وصفات ذاتية يتصف بها المقاول من أجل نجاح العمل المقاولاتي وهي :

1- يتميز بقدرة الطاقة الحركية وديناميكية النشاط: فالمقاول يتمتع بمستوى عالي من النشاط و الحيوية والصحة الجيدة واللياقة البدنية والنفسية، " لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر و تهيئة الوقت الكافي و الطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال " (15)،

2- القدرة الإستشرافية والتحكم في الوقت وتنظيمه: لأن المقاول له الإرادة القوية التي تمكنه من التخطيط و الإستشراف المستقبلي لتحديد الأهداف، والكفاءة العالية في تنظيم و إدارة الوقت واقتناص كل الفرص،

3- قدرة الاستعداد لتجاوز العقبات وحل المشاكل: فالمقاول يملك الكفاءة اللازمة لتخطي الصعوبات والمعوقات التي تواجهه لممارسة الفعل المقاوالاتي،

4- الثقة بالنفس و الاعتقاد في العزيمة الشخصية: المقاول يملك الثقة بالنفس والإحساس والشعور بالتفوق، فهو يتمتع بالإقناع والعقيدة الراسخة لقدراته في تحقيق الأهداف، حيث أن " المقاولين يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين " (16)،

5- تحمل المخاطر والاستعداد لتقبل الفشل: بحيث يملك المقاول الميل والنزعة نحو المغامرة، فهو ينظر إلى الفشل كدرس يستفيد منه مستقبلا ومصدرا لاستغلال فرص جديدة،

6- القدرة على التفكير الابتكاري والإبداعي: لأن هذه الميزة تمكن المقاول من عملية الإبداع والابتكار والمبادرة بتقديم الجديد، وتفرض حتمية الانفتاح على التجديد و تطوير المنتجات، الهياكل و المخططات،

7- الانضباط الذاتي والاستعداد لتحمل مسؤولية الاستقلالية: فهو يتمتع بقدر من المعايير الذاتية الواقعية مع تقبل المسؤولية، في اتخاذ القرارات والاستعداد للمحاسبة.

ثانيا: الخصائص والسمات السلوكية:

أما من الناحية السلوكية فيمكن أن يتميز المقاول عن الآخرين بنوعين من المهارات هي:

1- مهارة القدرة على التواصل ونسج شبكة العلاقات الإنسانية: فالمقاول يتسم بالتعاون والتواصل مع الآخرين وبناء شبكة علاقات إنسانية على المستوى الداخلي والخارجي بين العاملين، المشرفين والمسؤولين من خلال خلق بيئة عمل تفاعلية مؤسسية على التقدير والاحترام من أجل تنمية الإبداع و تحسين الأداء،

2- المهارات التكاملية: بحيث يسعى المقاول إلى وضع شبكة معلومات و تبادل الخ بيلات والمهارات بين الأفراد مما يمكن المقاوليين من " تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين، حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال و الفعاليات بين الوحدات و الأقسام" (17).

ثالثا: الخصائص والسمات القيادية و البشرية :

حيث نذكر مجموعة متنوعة من المهارات التي تخص المقاول الناجح هي:

"1- المهارات الإنسانية : تمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين، ظروفهم الإنسانية والاجتماعية وتهيئة بتقدير واحترام الذات فضلا عن احترام المشاعر الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل على الجانب السلوكي و الإنساني،

2- المهارات الفكرية: تتطلب إدارة المشروعات مجموعة من المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة المشروع والقدرة على تقدير المسافات وصياغة الأهداف على أسس عقلانية،

3- المهارات التحليلية: وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل (الأسباب و تحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع، عناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع في بيئته الخارجية، تحديد أثر ذلك على المركز التنافسي للمؤسسة، سلوكيات المنافسين وتصوراتهم المستقبلية وكذا سلوكيات المستهلكين وأثر ذلك على الحصة السوقية للمشروع، والجوانب المالية والمحاسبية والإنتاجية والتسويقية وغير ذلك).

4- المهارات الفنية والتقنية: وتتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية، والمراحل التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء العديد من الأعمال الفنية" (18).

5- **مهارات قيادية:** يتمتع المقاول بالعديد من سمات القيادة وقدرته في التأثير على الآخرين وتحفيزهم وتوجيههم والقدرة أيضا على إنعاش النشاط والتعامل مع الصراعات وتكييف الهياكل.

***أنواع المقاولين:**

هناك عدة أنماط وأصناف من المقاولين، وهذا حسب أبعاد التصنيف المعتمدة وبعض المعايير التي تمكن من معرفة السمات الشخصية والسيكولوجية ومدى ارتباط الأفراد بعائلاتهم وتعلقهم بمهنتهم والأهداف التي تم تسطيرها، كل هذا يمكن من تصنيف المقاولين ومعرفة توجهاتهم وميولاتهم، وهذا ما يجعلنا نتطرق إلى بعض الأنماط:

1 المقاول الوريث : يعتمد هذا النوع من المقاولين على المكاسب التي تحصل عليها

من طرف العائلة، فهو يعطي الأولوية للاستمرارية والعمل على توسيع الاستثمارات والمشاريع والحفاظ على النموذج العائلي في التسيير مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة للإبقاء على سمعة وريادة مؤسسة العائلة.

2 المقاول التقليدي : يسعى هذا النوع أو الصنف من المقاولين إلى ممارسة الفعل

المقاولاتي بدون أن تكون له الكفاءة العلمية اللازمة التي تؤهله للقيام بالأعمال، أو الخبرة اللازمة لمتابعة الأنشطة، بحيث يعتمد على الطابع التقليدي والحرفي الذي يركز على نشاطات ذات تجديد ضعيف.

3 المقاول الخبير : عادة ما يكون لهذا الصنف الخبرة الكافية التي تؤهله لتأسيس

وإنشاء مؤسسات، بالنظر للمستوى التعليمي والتكوين الذي يمتلكه والخبرة الطويلة التي اكتسبها في مجال عمله ونشاطه سابقا، خاصة من الناحية التسييرية، فيمكن أن يكون على سبيل المثال إطارا سابقا أو كان مهاجرا لمناطق وبلدان مختلفة ومتعددة مكنته من اكتساب خبرة يطبقها في مجال المقاولاتية.

*المعوقات والصعوبات التي تواجه المفاوض:

هناك صعوبات وعقبات تواجه المفاوض عند مباشرته لإعداد مشروع ما في إطار العمل المفاوضاتي، والتي تحد من قدراته ومهاراته وتقلل من إبداعاته وابتكاراته، ومن هنا وجب البحث في أهم المعوقات والمشاكل التي تواجهه سواء المرتبطة بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية بسبب التعامل والاحتكاك بالمحيط :

• المعوقات والمشاكل الثقافية والاجتماعية:

من بين المقومات التي تساعد المفاوض على النجاح هي توفر بيئة ومحيط ثقافي واجتماعي متوازن لا يتعارض مع إعداد المشروع، بل يتوافق مع الثقافة السائدة والنظام الاجتماعي المتعارف عليه، كما يلبي احتياجات ورغبات المجتمع، بحيث يكون المفاوض ملزما ومجبرا على احترام وتطبيق القيم والمبادئ المستمدة من ثقافته المرجعية، ابتداء بإقناع أسرته بالمشروع الذي تبناه، والذي قد يلقي معارضة من طرف الأسرة في حال كان نوع المشروع يتعارض مع الأعراف والتقاليد السائدة، ومن جهة أخرى قد لا يجد المفاوض الدعم المعنوي والمساندة اللازمة من طرف أفراد العائلة ومن المجتمع عامة، وهذا بسبب غياب روح وثقافة المفاوضية لدى الأفراد، فالمفاوض بحاجة إلى المرافقة والتعاون والتكافل الاجتماعي الذي يشجعه على الاستمرارية والمواصلة ورفع التحدي في محيط وبيئة اجتماعية تعود أفرادها على "الإتكالية المتوارثة في المجتمع والناجمة عن العيش في كنف حماية الدولة أو الأسرة، اللتان لا توفران بيئات منمية للإبداع والمخاطرة" (19).

• معوقات ومشاكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

تعد المعوقات الإدارية من أهم العقبات التي تواجه المفاوض بسبب غياب مناخ تنظيمي محكم وموضوعي يلبي احتياجات ورغبات الأفراد، بحيث يجد المفاوض صعوبة في تعجيل

دراسة ملفاته ودراستها وتقديم الخدمة بالسرعة والكفاءة اللازمة ويرجع هذا لعدة أسباب نذكر منها:

- بيروقراطية الإدارة والطرق التسييرية الكلاسيكية وعدم مواكبة التحولات والتطورات وفق النماذج الحديثة،
- المحابة والمحسوبية وتسوية الوضعيات عن طريق العلاقات غير رسمية، بل تصل في بعض المرات إلى حد تقديم الرشاوي،
- التغييرات في النصوص القانونية والإجراءات التنظيمية لم تقابلها تطورات في الأجهزة التنفيذية والأساليب العملية،
- الطلب الكبير من الأعداد الهائلة من المشاريع المتنوعة والصعوبة في معالجة الكم الكبير من الملفات والوثائق،

• معوقات ومشاكل اقتصادية:

بالإضافة إلى المعوقات السابقة هناك معوقات اقتصادية تصعب من مهمة المقاول ونجاح المشروع نذكر منها:

- معوقات تتعلق بالتمويل وصعوبة الحصول على القروض المختلفة بسبب الإجراءات المعقدة والزيادة في هامش الفائدة عليها،
- المبالغة الكبيرة للمؤسسات المالية في طلب ضمانات من المقاولين مقابل تمويل مشاريعهم،
- التدخل المباشر في تسيير المشروع من قبل البنك وفرض الوصاية عليه، بينما يفضل المقاول الاستقلالية الذاتية،
- مشكلة تسويق المنتج في بيئة اقتصادية تنافسية مع غياب الخبرات التسويقية ونقص المعلومة عن المنافسين،

-المناخ الاقتصادي غير المستقر والتقلبات الاقتصادية التي تهدد وتزيد من نسبة المخاطر على استمرار المشروع.

• معوقات تسييرية وتنظيمية:

الكثير من المقاوليين الذين يفتقرون للمهارات التسييرية والإدارية في إدارة مشاريعهم والعمل على تطويرها، بحيث يجهلون كيفية التعامل مع الصعوبات والعقبات التي قد تواجههم أثناء إدارة المشروع، فنقص الخبرة الفنية والإدارية مما يجعلهم غير متحكمين في العوامل والمتغيرات التي تؤثر على البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمشروع، كحسن التعامل الإنساني مع العاملين وتهيئة الظروف المهنية والاجتماعية لهم، أو مع المتعاملين الخارجيين من منافسين وزبائن والتي تتطلب قدرة وحنكة من المقاول لإدارة مشروعه وفق رؤية ونظرة استراتيجية تحقق الأهداف المحددة على أساس الرشد والعقلانية، ولكي يتحقق هذا يجب أن تتوفر في المقاول " مهارات إنسانية، مهارات تحليلية، مهارات فنية، مهارات فكرية " (20).

أهم المقاربات الخاصة بالمقاولاتية:

تمهيد:

بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي أصبح يوليها الباحثين لعملية المقاولاتية والآثار المترتبة عن نشاطاتها في الحقل السوسيواقتصادي، والثورة الفكرية والعملية التي أحدثتها في مختلف المجالات والتخصصات، هذا ما أفرز عدة مقاربات واتجاهات كنتيجة للعديد من الدراسات والأبحاث التي قام بها المختصين والباحثين من أجل تقديم تحليلات وتفسيرات لظاهرة المقاولاتية، ومن بينها نذكر ثلاثة مقاربات هي: "مقاربة الاقتصاديين، المقاربة السلوكية، المقاربة المرحلية" (21)

1 مقاربة الاقتصاديين (الوظيفية والوصفية):

اهتم أصحاب هذا الاتجاه بتقديم تفسيرات وتحليلات حول الأدوار والوظائف التي يقوم بها المقاولون من أجل إحداث التنمية الاقتصادية عن طريق الوظائف والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لعملية المقاولاتية، ابتداء من الكلاسيكية التي دامت حتى سنة 1880، تليها النيوكلاسيك إلى غاية 1950، ثم في الأخير النظرية الحديثة مع بداية ثمانينات القرن الماضي.

حيث قام "آدم سميث" بعرض فكرة عناصر الإنتاج الثلاث (الأرض، العمل، رأس المال) وقام بوصف الأفراد الذين يهتمون بإنجاز المشاريع من أجل تحقيق الأرباح في إشارة منه غير مباشرة إلى المقاولين وما تتطلبه عملية المقاولاتية.

أما "ساي" "Say" يرى أن نشاط المفاوض مرتبط بمفهوم الابتكار، حيث ينظر إليه كعامل للتغيير كون النشاط المفاوضي يساهم في تحقيق وتلبية كل الحاجات ويحقق رفاهية أفراد المجتمع، فالمفاوض حسب رأيه هو الشخص المؤهل لأخذ قرارات عقلانية مع استحداث وابتكار أمر جديد من أجل تحقيق المصلحة العامة "لأن عقلانية الأفراد محدودة" (22).

وبالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية زاد الاهتمام أكثر بنشاط المفاوضية وظهرت أفكار ورؤى جديدة عندما قام "باريتو" "V.Pareto" بتحديد الفرق بين المفاوض والرأسمالي من حيث الوظائف والأدوار وامتلاك المقومات الربحية أكثر من المفاوض الذي قد ينجح وقد يفشل، فيعتبر "مارشال" "A.Marshall" أن المفاوض يتحمل المخاطر لوحده لأنه هو الذي يشرف على إنجاز وتأسيس وتسيير المشروع ولا يملك ضمانات النجاح أو الفشل مقارنة بالرأسمالي، هذا ما يتطلب منه "أن يكون يقظا لتغيرات الأسواق والبيئة" (23).

أما بالنسبة لـ "شومبيتر" "J.Shumpeter" يرى أن المفاوض هو الشخص المبدع والمبتكر وهو الفاعل الرئيسي والأساسي في تأسيس المشروع كوحدة إبداعية وابتكارية وهو مرتبط بنجاح أو فشل مشروعه، فدور المفاوض يتوقف على "توقف المؤسسة على الإبداع وخوض المخاطر" (24).

لتأتي بعدها المدرسة الحديثة حين ركزت على القوة التأثيرية للأفراد في المجال الاقتصادي، حيث يؤكد أصحاب هذه المدرسة على الدور الذي يلعبه المفاوضون في اقتناص وابتكار الفرص من خلال فكرة تبادل المعلومة، ويستطيع الأفراد الحصول على المعلومات من خلال شبكة علاقاتهم الاجتماعية، هذا ما يؤكد على الأهمية البالغة لعملية جمع

المعلومات التي تساهم في النشاط المقاولاتي، ويعتبرون المقاول حسب رأيهم هو الشخص الذي يتمتع بالكفاءة والقدرة على جمع البيانات والمعلومات التي تسمح بخلق الفرص وتحقيق النجاح، والتنسيق والربط بين الموارد المحدودة، بحيث يرون في المقاول هو الفاعل الرئيسي والعامل الأساسي للوصول إلى المعلومة واستخدام الأفكار من خلال مبادرته وحماسه ونشاطه، ويمكن أن نقول في الأخير أن هؤلاء المفكرين يؤكدون على الدور المحوري للمقاول في النشاط الاقتصادي من خلال وظائفه وأدواره الأساسية التي يقوم بها (فهو مخاطر، مبدع، رأسمالي، مقتنص للفرص، منسق بين مختلف الموارد النادرة).

2 المقاربة السلوكية:

جاءت أفكار هذه المقاربة من أجل تقديم تفسيرات وتحليلات أعمق لنشاط المقاول ومن وجهة نظر مختلفة عما جاء به الاقتصاديين، حيث اهتم أصحاب هذا الاتجاه بالجانب السلوكي والنفسي للمقاولين من خلال دراسات وأبحاث قام بها علماء وباحثين لدراسة الخصائص والمميزات السلوكية والنفسية للمقاولين، لأن الفرد المقاول هو جزء لا يتجزأ من محيطه وبيئته الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية وغيرها، فهو يؤثر ويتأثر بما يحيط به، لذا وجب معرفة أهم الصفات والسمات الشخصية التي يتميز بها المقاول عن غيره والدوافع النفسية، السلوكية والاجتماعية له.

ويعتبر عالم النفس "دافيد ماكلياند" "David McClelland" من أهم العلماء والباحثين الذين اهتموا بدراسة السلوك المقاولاتي من خلال الاعتماد على ما توصل إليه ماكس فيبر في أن الأفراد يتأثرون بالقيم والمبادئ الدينية مما خلف صفات وخصائص تميز المجتمعات

الغربية، وهذا ما جعل "ماكلياند" يركز على القيم والمبادئ البروتستانتية في المجتمع الغربي على أنها شجعت الفرد على الاعتماد على نفسه وهو سلوك مكتسب يولد الحاجة للإنجاز، وبعد العديد من الأبحاث والدراسات التي قام بها خلصت أعماله بنظرية الخصائص السيكولوجية للمقاولين وهي "الحاجة المرتفعة للإنجاز، الثقة الكبيرة بالنفس، يمتلك مهارات حل المشكلات، الاستقلالية، يتحمل المخاطر، يتحمل المسؤولية" (25)، لأن عامل الحوافز يلعب دورا مهما في جعل المقاولين يكتسبون الحاجة القوية للإنجاز مقارنة بالأشخاص الآخرين الذين لديهم حوافز ضعيفة.

وبدوره يرى "بيلي" "BELLY" من خلال الأعمال والأبحاث العديدة التي قام بها بخصوص شخصية المقاول التي حددها في ثلاث خصائص أساسية هي "الحاجة للإنجاز، السلطة والتحكم في المحيط، الميل إلى المخاطرة" (26) إذن يمكن أن نقول أن أصحاب هذا الاتجاه ركزوا في دراساتهم للمقاولاتية على الخصائص والسلوك المقاولاتي الناتج عن اكتساب الخبرات والتجارب السابقة من البيئة والمحيط الاجتماعي (الوسط العائلي والأسري، المسار التعليمي والتربوي، الخبرة المهنية، المحيط)، وبالرغم من أن الأعمال المقدمة في هذا المجال حول تحديد السمات والمميزات التي يتصف بها المقاولين إلا أن هذه الجهود لم تستطع تحديد وتقديم مفاهيم وخصائص واضحة من حيث اعتبارها مميزات مكتسبة أم فطرية، مع أن الفرد الذي يمتلك القدرات والمؤهلات لا يمكنه الاستغناء عن البيئة التي ينتمي إليها والتي يكتسب منها مميزات وخصائص حسب التغيرات الزمنية والمكانية كالثقافات، العادات، التقاليد، احتياجات ومتطلبات المحيط الاجتماعي.

3- مقارنة المسار العملي (السيرورة والمرحلة):

انطلقت أعمال هذه المقاربة من خلال تقديم انتقادات للمقاربات السابقة وبالأخص المقاربة السلوكية التي ركز أصحابها على تقديم المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمقاول والمميزات والخصائص التي يتصف بها وأهملا الجانب العملي للنشاط المقاولاتي، فالجانب العملي يعتبر عاملا مهما ولا يعتبر مفهوما عام حسب التوجه السلوكي وبالتالي وجب البحث في دراسة الأعمال التي يقوم بها المقاول وكيفية إنشائه وتأسيسه للمشاريع والتركيز على ما يقوم به من مختلف النشاطات وعدم الاهتمام فقط بماهية المقاول، وفي هذا الصدد يرى "ميشال كوستر" "Michel Coster" أن النشاط المقاولاتي يتحدد من خلال:

- "الحدث المقاولاتي يمثل إنشاء منظمة جديدة واستغلالها.
 - المسار المقاولاتي يحتوي على كل الوظائف: النشاطات والأفعال المرتبطة باقتناص الفرص وإنشاء منظمة من أجل استغلالها.
 - المقاول هو الشخص الذي يقتنص الفرص والذي ينشئ منظمة من أجل استغلالها"(27).
- وعلى هذا الأساس قدم العديد من الباحثين دراسات وأبحاث في هذا الخصوص مركزين على سيرورة النشاط المقاولاتي وكيفية تأسيس وإنشاء المشاريع والبحث عن الفرص واستغلالها، مما جعلهم ينظرون إلى المقاولاتية على أنها سيرورة لمجموعة من العمليات هي: (التعرف، الاستكشاف، استغلال الفرص)، حيث يكون البحث هنا وفق ثلاث مستويات هي "دراسة مصادر الفرص، سيرورة اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص، دراسة الأفراد الذين

يقومون باكتشاف وتقييم واستغلال الفرص" (28)، وهذا ما يجعل أصحاب هذا الاتجاه يتفقون على أن المقاولاتية هي السيرورة التي تسمح بمعرفة واستكشاف واستغلال الفرص من أجل خلق ديناميكية النشاط، "فالمحور الأساسي للظاهرة هي سيرورة الإنشاء، التي تتحرك وتهيكّل الأفراد والمشاريع" (29).

التعليم وروح المقاولاتية

تمهيد:

اعتمدت المجتمعات في تقدمها وتطورها منذ وجودها إلى يومنا هذا على استغلال كل الموارد المتاحة لها من أجل بناء الحضارات ومسايرة ومواكبة التقدم والتطور في جميع المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، التربوية والتعليمية وغيرها من المجالات، وهذا من خلال وضع خطط وسياسات وآليات تساعد في بناء ورقي المجتمعات، ومن بينها نظام التعليم الذي يعتبر سياسة ونظام ديناميكي يُعتمد عليه في إعداد النشء والأفراد وتربيتهم وتعليمهم كل مقومات الحياة الاجتماعية والعلمية والفنية والتقنية وغيرها، وذلك من أجل المساهمة في بناء وتأسيس الأمم والمجتمعات ومواجهة كل الصعوبات والعقبات التي قد تواجههم.

ولما كان التعليم ضرورة حتمية في مختلف المجالات أصبحت اليوم المجتمعات الحديثة تهتم به أكثر من أجل تنمية المجتمع اجتماعيا، ثقافيا، تربويا، اقتصاديا... ويعتبر التعليم المقاولاتي جزء من التعليم الذي انتهجته الأمم كمقاربة لإحداث التغيير، من خلال استحداث برامج تعليمية على مستوى المؤسسات التعليمية والتكوينية (من جامعات، معاهد ومراكز التكوين...) بهدف غرس وترسيخ ثقافة المقاولاتية وإظهار كيفية تعزيز روح المقاولاتية لدى الأفراد التي تساعد على تقديم المبادرات الإبداعية لديهم.

1 مفهوم التعليم:

يعتبر التعليم عملية أساسية يعتمد عليها الأفراد في التنمية الفكرية، العقلية والاجتماعية عن طريق "نقل الخبرات والمعارف من أصحاب التجربة إلى هؤلاء الذين لم يسبق وأن مروا بها" (30)، فالتعليم هو كل الحقائق والمعارف التي يتوصل إليها الفرد ويكتسبها عن طريق مختلف الوسائل المتاحة في عملية التعليم التي تعتمد "على مواقف ومعرفة متجددة، لأن الحصول على التعليم الفعال يستوجب تحقيق عملية اتصال فعالة بين أطراف العملية التعليمية" (31)، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للبرامج والمناهج التي تسهل في عملية إيصال المعرفة على مستوى جميع المرافق والهياكل التعليمية والمستويات والمراحل التدريسية.

والتعليم الجامعي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم الذي يُكسب الفرد تصورات واتجاهات حول آفاقه المستقبلية والمهنية من خلال تكوينه وتعليمه حسب "أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات سواء كانت جامعات أو كليات أو معاهد أو مدارس عليا أو أي أكاديميات أو غير ذلك من المؤسسات العاملة في هذا الحقل في مستويات تعليمية ... والحصول في أغلب الأحوال على شهاداتها العامة" (32)، والتي بدورها تؤهل الأفراد لممارسة مختلف النشاطات العملية والمهنية حسب التخصصات والتوجهات التي تم اختيارها وبالتالي الاستفادة منها في الحياة الاجتماعية والمساهمة في التنمية والتقدم والتطور عن طريق الخبرات والمعارف التي اكتسبها من التعليم وكيفية "البناء و ...

تحليل المواقف ... وتوضيح المكاسب المعرفية وامتلاك المهارات والكفاءات ... المختلفة بقدر الإمكان" (33).

إذن يمكن أن نقول أن العملية التعليمية هي المحرك الأساسي والرئيسي للتنمية والتطور والتقدم لما تقوم به من تكوين وتعليم وتنقيف فهي "الزاوية الأساس في التطور وخلق الثروات، باعتبارها تمد المجتمع بالكفاءات اللازمة للتطور والتنمية" (34).

2 مفهوم التعليم المقاولاتي:

تعتبر عملية التعليم المقاولاتي ظاهرة حديثة تم تقديم فيها العديد من الأبحاث والدراسات على مستوى المؤسسات البحثية والتعليمية واعتمادها ضمن المقررات والبرامج الدراسية، ويعود تقديم "أول مقرر دراسي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188 طالب من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال" (35)، هذا ما جعل غالبية الدول تقوم بعدها بتبني هذه المقاربة الفكرية من طرف مؤسساتها التعليمية، حيث عرفت انتشارا واسعا و"أصبح تعليم المقاولاتية يحظى باهتمام كبير من المجتمعات الأكاديمية والاقتصادية، كما أصبح تعليم المقاولاتية أكثر أهمية في أي مكان في العالم، لكونه يخلق الضرورة لبدء وإحياء وتنمية الأعمال" (36)، لأن عملية التعليم المقاولاتي هي " مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال" (37).

إذن يمكن القول أن التعليم المقاولاتي هو كل العمليات والأنشطة والخطط التعليمية
المعتمدة من أجل غرس وترسيخ روح المقاولاتية لدى الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة
لتأسيس مشاريعهم الخاصة.